

## قياس اثر كفاية راس المال في تقويم الاداء المالي المصرفي

أ.د. عباس كاظم جاسم الدعيمي

الباحثة: مروج ظاهر هذال المرسومي

المستخلص :

هدف البحث الى محاولة التعرف على اثر كفاية راس المال في مؤشرات الاداء المالي ولعينة مختارة من المصارف الاهلية العراقية بلغت (١٤) مصرفاً، ولسلسلة زمنية مختارة لمدة (١٠) سنوات ، واعتبار من العام (٢٠٠٥) ولغاية العام (٢٠١٤). ولقد انطلق الباحثان من افتراضين اساسيين وهما ان للعلاقة القوية والموجبة بين تلك المؤشرات والاداء المالي المصرفي اثراً مهماً في تحقيق اداء مالي مصرفي متفوق ، الامر الذي يمكن تلك المصارف ومن خلال ايلاء الاهتمام بالمتغيرات المستقلة ( مؤشرات كفاية راس المال) ان تؤثر وبشكل مباشر في تعزيز مؤشرات ادائها المالي ، الامر الذي سينعكس بشكل ايجابي على مختلف نواحي الاقتصاد المحلي ، ويمكن بالتالي التخفيف من اثار الازمات المختلفة التي يمكن ان يتعرض لها الاقتصاد العراقي اذا كان لدينا قطاعاً مصرفياً سليماً .

ولقد توصل الباحثان في نهاية بحثهما الى مجموعة من الاستنتاجات من بينها تفاوت المصارف عينة الدراسة في مجال نسبة راس المال الى اجمالي الموجودات ، وهذا يؤشر التفاوت الكبير في مجال تبني الاطر الادارية والتنظيمية والاستثمارية ، خاصة اذا ما عرفنا ان زيادة نسبة راس المال الى اجمالي الموجودات يصب في مصلحة المودعين كونه يوفر لهم حماية ضد المخاطر، ولكنه يقلل ويحد من ربحية المساهمين والمستثمرين في المصارف.

Effect of the capital Sufficiency in evaluating the Banking and financial performance

**Abstract:**

The aim of the research is to identify the impact of capital adequacy in the financial performance indicators. A sample selected from the Iraqi private banks amounted to 14 banks, a period of (10 years), from year (2005) until year (2014). The main hypothesis of research is that the positive and strong relationship between these indicators and financial performance banking important in achieving banking superior financial performance, which can attention to the independent variables (capital adequacy indicators) that directly impact in promoting financial performance indicators, which will reflect positively on the various aspects of the local economy, and thus can mitigate the effects of the various crises that can be exposed to if we have a sound banking sector of the Iraqi economy.

They have reached the researchers at the end of their search to a set of conclusions, including the disparity study sample banks in the ratio of capital to total assets, and this marks the great disparity in the adoption of administrative, regulatory and investment frameworks, especially when we consider that the increase in the proportion of capital to total assets hurt in the interest of the depositors it provides them with protection against risks, but it reduces and limits the profitability of shareholders and investors in banks.

## المبحث الأول

### منهجية البحث

#### أولاً :- مشكلة البحث :

تعد الثقة التي يوليها الناس والمستثمرين بقطاع المصارف العمود الفقري لتطور أي اقتصاد عالمي ، وهذا ما دفع الدول وعلى اختلاف أنظمتها ان تعزز من ثقة الجمهور من خلال تعزيز مستويات كفاية راس المال ، وهو الامر الذي أدى الى ظهور مؤشرات عديدة كان من بين أهمها مؤشرات لجنة بازل . ولقد تنوعت الدراسات التي تناولت هذه المؤشرات ومنها البحث الحالي و عليه تتضح الملامح الرئيسة للمشكلة الميدانية للدراسة الحالية عبر تأطيرها بالتساؤلات الآتية:-

- أ- ما الدور الذي تؤديه مؤشرات كفاية راس المال في الاداء المالي المصرفي، وما هي طبيعة العلاقة بينهما؟  
ب- باي مؤشرات كفاية راس المال المصرفي كان اهتمام المصارف اكثر واي المصارف اهتمت اكثر من غيرها بها؟

#### ثانياً :- أهمية البحث

يستمد البحث الحالي أهميته من الأهمية العلمية و الأكاديمية التي يقدمها لمجتمع الدراسة حيث ان الإدارة الفاعلة لمؤشرات كفاية راس المال يمكن ان تحقق الارتقاء بالاداء المالي للمصارف. وكما تستمد الدراسة أهميتها من الأهمية الكبيرة للنشاط المصرفي وضرورة المحافظة عليه من اي صدمات او انتكاسات قد تؤدي اذا حصلت أي مشاكل كبيرة على صعيد الاقتصاد الوطني ككل

ومن خلال ما تقدم تكمن الأهمية في:

- أ - تعميق اطلاع المصارف بمتغيرات البحث وبالشكل الذي يمكن ادارات تلك المصارف من ادارتها بطريقة فاعلة، من خلال تشخيص اسباب الضعف ووضع الحلول المناسبة.  
ب - تتناول الدراسة الحالية موضوعاً يربط بين كفاية راس المال المصرف وكيفية تأثير ذلك على الاداء المالي ، وهذه الاسهامة جديرة بالذكر والاهتمام في حقل إدارة المصارف.

#### ثالثاً:- هدف البحث

يسعى البحث الحالي لتحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، ومن أهم هذه الأهداف:

أ- توضيح ومناقشة الجدل الفكري عن موضوعات البحث وأبعادها الفكرية والفلسفية وما هي توجهات و آراء الباحثين بخصوصها وتجسيد هذه المتغيرات في إطار نظري فضلاً عن تطبيقها في الجانب الميداني.

ب- معرفة وتقييم الآثار المباشرة لمؤشرات كفاية رأس المال على الاداء المالي في المصارف عينة الدراسة

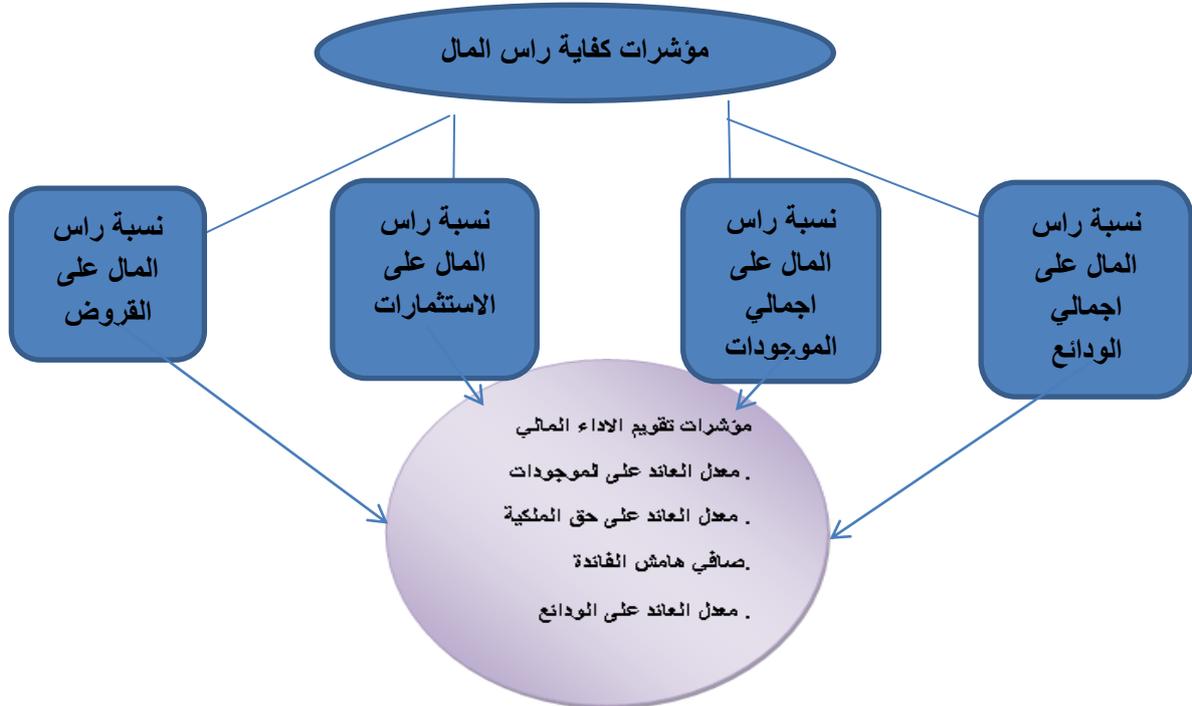
ت- معرفة مدى اهتمام المصارف عينة البحث بمؤشرات كفاية رأس المال ، واي المؤشرات نال الاهتمام الاكبر.

#### رابعاً:- المخطط الافتراضي للدراسة

بالاستناد إلى الإطار الفكري العام لأدبيات مؤشرات كفاية رأس المال ومؤشرات الاداء المالي المصرفي ، وفي ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها قاما الباحثان بتوليف مخطط مطور وافتراضي للدراسة والذي يجسد مخططاً للعلاقات بين هذه المتغيرات واتجاهات التأثير فيها.

بُني مخطط الدراسة الفرضي على وفق ما توافر للباحثان من معرفة للعلاقات المنطقية بين المتغيرات بعد ان قاما بمراجعة واسعة للبحوث الحديثة في هذا المجال . ولقد جرى تطوير المخطط الفرضي للدراسة ليعكس أبعاد ومتغيرات الظاهرة المبحوثة متمثلة بإشكالية الدراسة و منطلقاتها الفلسفية . و يصور الشكل (1) المخطط الفرضي للدراسة، الذي يعكس تفاعل المتغيرات والتي يمكن توضيحها بما يأتي:-

1. (المتغير الاول) مؤشرات كفاية رأس المال ويضم اربعة ابعاد وهي نسبة رأس المال الى الودائع ، نسبة رأس المال الى اجمالي الموجودات ، نسبة رأس المال الى الاستثمارات ، نسبة رأس المال الى القروض .
2. (المتغير الثاني) مؤشرات تقويم الاداء المالي تمثلت أبعادها الأساسية ب معدل العائد على الموجودات ، معدل العائد على حق الملكية ، معدل العائد على الودائع ، صافي هامش الفائدة.



شكل رقم (1) المخطط الافتراضي للدراسة

**خامسا:- فرضيات البحث**

١- الفرضية الرئيسية الأولى :

(لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مؤشرات كفاية راس المال المصرفي وتقويم الاداء في المصارف الاهلية عينة الدراسة )

٢- الفرضية الرئيسية الثانية:

(لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لكفاية راس المال في تقويم الاداء المالي للمصارف الاهلية عينة الدراسة).

**سادسا : حدود البحث**

تتمثل حدود البحث بما يأتي:

١. الحدود المكانية: وتمثلت في اربعة عشر مصرفا تجاريا اهليا عاملا في السوق العراقية ومدرج في سوق بغداد للأوراق المالية.

٢. الحدود الزمانية: مدة الدراسة كانت عبارة عن سلسلة زمنية متصلة مدتها عشر سنوات من عام ٢٠٠٥ الى عام ٢٠١٤ ، وذلك التوفر للمعلومات بشكل عام عن كل المصارف .

**سابعا :- مجتمع البحث**

يضم مجتمع البحث عينة من المصارف التجارية العراقية الاهلية وهو المجتمع الذي بالإمكان تعميم نتائج الدراسة عليه ، وهذا المجتمع يضم المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية كافة التي تم اختيار عينة الدراسة منها ، والسبب في اختيار هذا المجتمع هو الأهمية التي يحتلها في الاقتصاد العراقي . اذ يعد أحد الركائز الأساسية التي تشكل هذا الاقتصاد خصوصا في ظل الأوضاع التي يشهدها البلد في الوقت الحاضر على المستوى الداخلي والتحوليات المحتملة التي سيعيشها مستقبلا .

**ثامنا:- أساليب جمع البيانات و تحليلها**

في سبيل بناء الاساس النظري والمنطقي لمتغيرات البحث تطلب ذلك من الباحثان اعتماد العديد من المصادر النظرية والتطبيقية ذات الصلة بمتغيرات الدراسة ، واعتمدت أدوات بحثية متعددة للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة التي يمكن تقسيمها على قسمين رئيسيين هما:

**١. الجانب النظري**

تم الاعتماد على مجموعة من المؤلفات والكتب الأجنبية والعربية والدوريات و الأطاريح الجامعية والبحوث والدراسات العلمية وشبكة المعلومات الدولية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

## ٢. الجانب التطبيقي

استخدم الباحثان في الجانب التطبيقي البيانات المتاحة لديها عن أنشطة المصارف عينة الدراسة والمنشورة في موقع سوق بغداد للأوراق المالية ، ولقد تضمنت المعلومات المنشورة اهم ما يحتاجه الباحثان من خلاصة لنشاطات المصارف التي تم تحليلها بواسطة المعادلات التي سيرد ذكرها في الجانب النظري من الدراسة.

## تاسعا:- الوسائل الاحصائية المستخدمة في البحث

جرى استعمال عدد من الأساليب الاحصائية التي ساعدت على انجاز هذا البحث والتوصل إلى النتائج ذات الصلة بتحليل العلاقات والتأثير بين متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات ومن هذه الأساليب:

- ١- الوسط الحسابي (Mean).
- ٢- معامل الارتباط البسيط ( Simple correlation )
- ٣- معامل الارتباط المتعدد ( Multiple correlation )
- ٤- معامل الانحدار البسيط (Simple regression).
- ٥- معامل الانحدار المتعدد (Multiple regression).
- ٦- معامل التحديد (R2).
- ٧- اختبار (t test).
- ٨- اختبار (F).
- ٩- P-Value .

## المبحث الثاني

## الآبعاد الفلسفية و المعرفية لكفاية رأس المال

في ظل الاتجاه المتزايد نحو العولمة المالية في السنوات الأخيرة، الأمر الذي أدى إلى تزايد الأزمات المالية وانتشارها نتيجة ذلك التوجه بات العمل المصرفي محاطاً بالكثير من المخاطر جراء تنوع وتطور الأعمال والأنشطة المصرفية وتطور التكنولوجيا وتوسع وتيرة العولمة والتحرر المالي، لذا تسعى المصارف إلى تطوير استراتيجيتها وتقنياتها وأساليبها في مجال إدارة المخاطر، حتى تتمكن من تحويل التحديات المالية التي تؤثر في السلامة المصرفية إلى فرص مالية مربحة تنعكس بشكل إيجابي على ارتفاع مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي .

## أولاً:- مفهوم رأس المال Concept of Capital

يعد مفهوم المال أو رأس المال بحسب (ابن الأثير) " كل ما يملك من الذهب والفضة ثم أطلق على كل ما يقتنى. فالمال لغة ما ملكه الإنسان من جميع الأشياء(حسن،١٩٩٩: ١٣٥).

ويعني رأس المال شيئين مختلفين، الأول يعني ملكيتنا (Our Property) من السلع والمنازل وأي ممتلكات تملكها مشروعاتنا الاقتصادية، أما المعنى الثاني فهو الموجودات المالية (Financial Asset) مبتدئين بالنقد (Cash) في صورة نقود في أيدينا والموجودات التي تدل على امتلاكنا ثروة (Wealth Titles Of) ك(الأسهم والسندات (هاشم،

١٩٦٣: ٢٨٣). وبحسب (Mason) تأتي كلمة أموال بمعاني مختلفة وحددها كما يلي (Mason, 1981: 51-55). ويمكن تعريف رأس المال عموماً بأنه الفرق بين الموجودات والمطلوبات في أي منشأة. ومن المتفق عليه أن هناك مفهومين لرأس المال أحدهما رأس المال المدفوع، وثانيهما يتسع ليشمل جميع حقوق المساهمين المعلنة وغير المعلنة (عمر، ١٩٩٦: ١٧). أي أن المفهوم الواسع لرأس المال يشتمل على رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح المحتجزة، وهذه تسمى بحقوق المالكين.

ويعرف (الزبيدي) رأس المال بأنه "جميع الموجودات المنقولة وغير المنقولة مطروح منه المطلوبات (الزبيدي، ٢٠٠٤: ٤١٦). وهناك تعريفات أخرى لرأس المال منها رأس المال الاقتصادي وهو "كمية رأس المال الذي تدخره لتفادي المخاطر المحتملة الناجمة عن نشاطات مصرفية معينة كالقروض". ويمكن أن نعرف رأس المال المصرفي بأنه رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة والتي تدخل ضمن حقوق الملكية.

### ثانياً:- أهمية رأس المال المصرفي Importance of Banking Capital

يؤدي رأس مال المصارف دوراً مهماً في المحافظة على سلامة ومثانة وضع المصارف وسلامة الأنظمة المصرفية بشكل عام، إذ إنه يمثل الجدار أو الحاجز الذي يمنع أي خسائر غير متوقعة يمكن أن يتعرض لها المصرف من أن تطل أموال المودعين، فالمصارف بشكل عام تعمل في بيئة تكتنفها درجة عالية من عدم التأكد الأمر الذي ينشأ عنه تعريضها لمخاطر عدة تشمل بشكل رئيس المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية (حسن، ٢٠٠٥: ٣٨-٣٩).

ويختلف دور رأس المال في المنشآت الاقتصادية غير المصرفية عنه في المنشآت المصرفية، حيث تنصب المهمة الأساسية في المنشآت غير المصرفية (المنشآت الصناعية والتجارية والخدمية) على تمويل وشراء المباني والآلات والمعدات اللازمة للمشروع في العمليات الإنتاجية كهدف أولي، ثم حماية حقوق الدائنين قصيرة وطويلة الأجل كهدف ثانوي، وتتبع هذه الصورة بالنسبة لدور رأس المال في المنشآت المصرفية، إذ يشكل رأس المال خط الدفاع الأخير لحماية أموال الدائنين اتجاه أي خسارة أو عارض خارجي قد يتعرض له المنشأة المصرفية، في حين يكون دور رأس المال في تمويل وشراء الموجودات الثابتة ثانوياً. ولذلك يفترض في رأس المال المصرفي أن يكون مدفوعاً بالكامل ومتاحاً للتصرف به عند الحاجة (الشماع، ١٩٩٠: ١٠٠).

وبالإضافة إلى أن المصرف لا يتعامل بشكل رئيس بأمواله الخاصة وإنما بأموال المودعين، لذا لا يتم الاحتياج إلى الأموال الخاصة بنفس الدرجة التي يحتاجها المشروع التجاري أو الصناعي. إذ إنه في المنظمات الصناعية يتم استثمار الجزء الأكبر من حقوق الملكية في الموجودات المادية الإنتاجية والتي تشكل القوة الايرادية للشركة، وهو ما يختلف عن المتبع في المصارف التجارية فزيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة (وتعرف هذه الطريقة بالرسملة السوقية للأسهم) لا يعني زيادة القوة الايرادية للمصرف الأمر الذي يترتب عليه تخفيض الربحية، لذلك فإن الأسلوب الأمثل لتحسين القوة الايرادية للمصرف هو توجيه الأموال المستمدة من زيادة رأس المال إلى التوظيف في عمليات الإقراض والتسليف وإلا فإن قدامى المساهمين سيقاومون أي اتجاه لزيادة رأس المال (حنفي وقرىقا، ٢٠٠٠: ١٣٦). فزيادة رأس المال بهذه الطريقة (إصدار أسهم جديدة) يعني زيادة عدد مالكي الأسهم الجدد مما يؤدي إلى ضعف مالكي الأسهم القائمين في التحكم بعمليات المصرف (Reed&Gill, 1989:106). ومن ناحية أخرى فإن الأرباح سوف توزع على عدد أكبر من الملاك وبالتالي يقل نصيب السهم الواحد من الأرباح (هندي، ١٩٨٩: ١٠٣). كما وإن توسيع رأس المال يفيد في دعم مركز

المصرف في إتاحة فرصة اكبر للاقتراض من البنك المركزي عند الحاجة، إلا إن هذه الغاية يمكن تحقيقها بواسطة الاحتياطات الاختيارية (رمضان وجودة، ٢٠٠٣: ٨١) ، إذ يتعين عدم المغالاة في حجم رأس مال المصرف وذلك حتى لا يشجع إدارته على التعجل والدخول في مشروعات اكبر من قدراتهم الفنية من اجل الحصول على عائد يتناسب مع الحجم الكبير من رأس المال المدفوع مما قد يؤدي إلى نتائج عكسية.

### ثالثاً:- آليات تدعيم ومساندة راس المال

لقد بات من الضروري للمصارف العربية و العراقية خاصة التي تسعى إلى المحافظة على مشاركتها في الأسواق المالية العالمية ان تلتزم بمعيار كفاية راس المال الذي أقرته لجنة بازل ، وبالتالي يجب ان تبدأ المصارف بالعمل على تكييف أوضاعها مع اشتراطات رؤوس الأموال ، تسعى جميع المصارف و بمختلف انواعها وكبرها الى دعم مراكزها المالية و ممارسة دورها داخل النظام المالي و المصرفي الاقتصادي فضلاً" عن بقائها في دائرة المنافسة المعقدة و الشديدة و هي بذلك تلجأ الى :- (الشريف ، ٢٠٠٠ ، ١٧٣) الرغبة في الحصول على الأموال لاغراض التوسع في النشاطات خوفاً من الخسائر تآكل راس المال .زيادة الاحتياطات . الرغبة في منح وتوسع و تقديم القروض .

### رابعاً: مفهوم كفاية راس المال واهميته

تعرف كفاية راس المال بأنها القدرة المالية النهائية للوفاء بالالتزامات التي على المؤسسة المالية أو المصرف ، وهناك من يطلق على كفاية راس المال بالقدرة الايفائية ومصطلحها Solvency (Revell, 1975, 12-13) ، ويعد المفهومان كفاية راس المال والقدرة الايفائية وجهين لعملة واحدة ، أو يمكن القول انهما مسميان لمسمى واحد وعرف اتحاد المصارف العربية كفاية راس المال بأنها المتانة أو الملاءة وميزها عن مفهوم الكفاءة فليس المقصود من كفاية راس المال كفاءته وانما قوته ومتانته ، ولهذا فان أبعاد المفهوم هي سمات راس المال ووظائفه وأنواعه (الشماع ، ١٩٩٠، ٧١-٧٢) وقد عرف Hampel وآخرون كفاية راس المال بأنه ذلك المبلغ من راس المال الذي يكون المصرف في حاجة لتلبية اغراضه (G.H. Hampel and others, 1998, 265) ، وتناول Anthony Sannders موضوع كفاية راس المال في إطار إدارة المؤسسة المالية وثانياً قياس أخطار راس المال وكلها تقع في حدود مفهوم كفاية راس المال ، حيث أن راس المال لا بد ان يحمي المؤسسة المالية من أخطار عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات النهائية والتي تقع ضمن حالات العسر المالي وبالتالي لا بد من تعريف راس المال بدقة عالية ولا بد من التمييز بين الاقتصاديين في تعريفهم لراس المال عن المحاسبين ، ويعرف الاقتصاديين راس المال بأنه الفرق بين القيمة السوقية للموجودات والمطلوبات والذي يطلق عليه بصافي الثروة Net Worth وهو صافي ثروة المؤسسة المالية أو المصرف ، بينما يذهب المحاسبون في تعريف راس المال بأنه الفرق بين القيمة التاريخية الدفترية للموجودات والمطلوبات ، ومن هنا يبدأ الخلاف ليس في طبيعة راس المال أو كفاية راس المال وانما في الأخطار التي يمكن لكل من هذين النوعين ان يواجهانها (Anthony 1997, 394) ، وذهب البنك الدولي في الاتجاه نفسه فلم يحدد كفاية راس المال إلا بعد أن ناقش مفهوم راس المال واعتبره الخط الأول لمواجهة الخسائر ، ولهذا عرف راس المال وسماته ووظائفه ومن ثم خلاص إلى ما اسماه مطلب كفاية راس المال ، (Hennie Van Greuning and sonja Brajovie, Bratanovie, 2000, 105-119) وتعرف كفاية راس المال بأنها القدرة النهائية للمصرف على سداد الالتزامات والتمثلة بحق المودعين والمالكين من حملة الأسهم ، وعادة ما تظهر كفاية راس المال كمفهوم ببعده محاسبي في ادارة الميزانية (الجميل ، ١٩٩٣ ، ٥٩).

ولقد خلطت بعض الأدبيات المالية والمصرفية بين مفهوم السيولة ومفهوم كفاية رأس المال ، فالسيولة تعرف بأنها القدرة على سداد الالتزامات عند الاستحقاق أو عند الطلب فيما تختلف كل الاختلاف عن كفاية رأس المال وهي القدرة النهائية لسداد الالتزامات ، والاختلاف بين المفهومين هو ان السيولة تمثل مشكلة تواجهها المؤسسة المالية والمصارف يوماً بيوم فهي حالة مستمرة ملازمة للإدارة ، فيما يمثل مفهوم كفاية رأس المال مشكلة تظهر في أوقات الأزمات والظروف الصعبة فهي مشكلة تظهر في حالات العسر المالي ، والتصفيية (الجميل ، ٢٠٠٢ ، ٦١) ولهذا ارتبط مفهوم كفاية رأس المال بالظروف الاقتصادية (السيسي ، ١٩٩٧ ، ٦٠) .

#### خامساً :- أهمية كفاية رأس المال المصرفي

تستند أهمية كفاية رأس المال إلى ضرورة تأمين الضمان والأمان الكافي لأصحاب الودائع والدائنين، مع المحافظة على عائد معقول للمساهمين، و بدأ مفهوم كفاية رأس المال ومعاييره يحتل أهمية متزايدة نظراً لنتامي فعاليات المصارف التجارية وتوسعه في الإقراض دون أن يصاحب ذلك زيادة متنسقة في رأسمالها، وأدى ذلك التوسع وما نجم عنه من مخاطر إلى بروز أزمة الديون العالمية وتأثر العديد من المصارف العالمية بذلك، وقد دفعت هذه التطورات السلطات الرقابية نحو مزيد من التشدد في إجراءات الرقابة وتطوير أساليب ومعايير جديدة لها لمساعدة المنشآت المصرفية في تجنب الوصول إلى مرحلة الإخفاق ، (الشماع، ١٩٩٠: ١٠١).

وقد أكتسب موضوع كفاية رؤوس أموال المصارف أهمية كبيرة في ضوء التطورات المالية والمصرفية المتلاحقة، من اجل تلافي أنتقال مخاطر العمل المصرفي بين الدول الصناعية أو من الدول الأخرى، إذ شهدت كثير من دول العالم أزمات مصرفية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات ، وقد اختلفت حدة تلك الأزمات من الأزمة المالية التي أصابت المكسيك في أواخر عام ١٩٩٤ وأوائل عام ١٩٩٥ ، وكانت أكثر الأزمات المالية والمصرفية شدة هي أزمة جنوب شرق آسيا في النصف الثاني من عام (١٩٩٧) وامتدت خلال عام (١٩٩٨) والتي أثرت تأثيراً ملحوظاً على الاقتصاد العالمي وخصوصاً على القطاع المالي والمصرفي، إذ إن حدوث أزمات مالية ومصرفية في بعض الدول أثرت سلباً على القطاعات المالية والمصرفية في دول أخرى ، فقد أثرت الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا سلباً على البنوك اليابانية والبنوك الأوروبية ولاسيما البنوك التي انخرطت بشدة في التعامل مع البنوك والأسواق المالية في دول جنوب شرق آسيا (النشرة المصرفية، ٢٠٠٥: ١١) .

لقد زاد الاهتمام بمفهوم كفاية رأس المال بعد أن أقرت لجنة بازل للرقابة المصرفية عام ١٩٨٨ معيارها الموحد المعرف باتفاق (بازل ١) لكفاية رأس المال المصرفي الذي أصبح فيما بعد معياراً "دولياً" يدل على متانة المركز المالي للمصرف ويقوي ثقة المتعاملين معه (المزوري، ٢٠٠٥: ١٩). وان الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال مازال (٨%) وفقاً لاتفاق (بازل ٢) بالنسبة للمصارف الناشطة دولياً والمصارف الكبرى التي ترى السلطات الرقابية ضرورة الالتزام بتطبيقه و يهدف هذا الاتفاق إلى تطوير طرق وقياس وإدارة المخاطر المصرفية والاتساق بأكبر درجة ممكنة بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض له المصرف وتطوير الحوار والتفاهم بين مسؤولي المصارف والسلطات الرقابية الوطنية، فيما يتعلق بقياس وإدارة المخاطر والعلاقة بين حجم رأس المال والمخاطر.

ويتفق مفهوم كفاية رأس المال المصرفي مع مفهوم الملاءة المصرفية (Banking Solvency) ، وبحسب (البلعبيكي) فان (Solvency) تعني " القدرة على إيفاء جميع الديون (البلعبيكي، ١٩٧١: ٨٧٨) ، إذ عد

(Revell) إن الإيفاء (Solvency) تعني القدرة النهائية للمصرف على الإيفاء بالتزاماته وديونه (12):  
(Revell, 1975).

إذ يعد مفهوم كفاية رأس المال ومفهوم الملاءة المصرفية هما وجهان لعملة واحدة، ألا وهو أن يكون رأس المال كافياً لدعم ثقة المودعين وتحقيق أهداف المصرف ومواجهة المخاطر المصرفية. من خلال قدرة رأس المال على امتصاص الخسائر غير المتوقعة، وتمكين المصرف من مواصلة نشاطه وفعاليته المختلفة واجتذاب الودائع الكافية من دون أن تتأثر ثقة المودعين (سري، 1998: 16).

#### سادساً : العوامل الرئيسية المحددة لكفاية رأس المال المصرفي

يمكن إيجاز العوامل المؤثرة في تحديد كفاية رأس المال بثلاث عوامل، الأولى عوامل ترتبط بتكوين المصرف مثل تحمل خسائر العمليات (Operating Losses) وتدعيم ثقة المودعين والسلطات الرقابية بقدرة المصرف على الصمود أمام الصعوبات التي تعترضه أثناء عمله وشراء الموجودات الثابتة لبدء المصرف واستمراره في العمل. والارتباط بين رأس المال المصرفي وبين كل من القروض، والاستثمارات، والودائع، من خلال مؤشرات محدودة تحدها السلطة النقدية (المصرف المركزي). (هندي، 1996: 125) (Hempel&Simonson, 1999:323). العامل الثاني من العوامل الثلاثة المؤثرة في المقدار المناسب من رأس المال، هو الحاجة إلى الرفاعة المالية لزيادة العوائد لمالكي المصرف، وذلك من خلال امتلاك المصارف لرافعة مالية عالية بمستويات منخفضة من حق الملكية نسبةً إلى الموجودات، لتبقى جذابة بالنسبة للمساهمين. ومن وجهة نظر المالكين. العامل الثالث الذي يؤثر في عملية تحديد المقدار المناسب من رأس مال المصرف، هو مقدار رأس المال الذي يعتقد منظمو المصرف بأنه كافٍ (Adequaty). ويكون منظمو المصرف مسؤولين عن حماية أموال المودعين وسلامة النظام المصرفي. وعلى الرغم من أهمية العوامل الأخرى، مثل السيولة والحساسية تجاه الفائدة في تحقيق مثل هذه الأهداف، بقيت كفاية رأس المال وما زالت مطلباً أساسياً للجهات التنظيمية منذ سنوات عديدة.

#### سابعاً : معايير قياس كفاية رأس المال المصرفي

يحظى موضوع تحديد معايير كفاية رأس المال باهتمام كل من السلطات الرقابية وإدارات المصارف معاً، نظراً للدور الذي تلعبه هذه المعايير في تدعيم مصداقية النظام المالي، إذ إن الغرض من هذه المعايير هو التأكد من احتفاظ المصرف بحد أدنى من أمواله الذاتية لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها، بغية استيعاب أي خسائر متوقعة، مع إعطاء أصحاب المصارف والمديرين حافزاً لإدارة المصرف على نحو سليم. وأن القياس الفعال لكفاية رأس المال المصرفي يتطلب إجراء تقييم سليم لموجودات المصارف ( )، وإلى أن يتحقق ذلك، فإن تحليل كفاية رأس المال المصرفي يجب أن يتم بحذر شديد. وفضلاً عن ذلك، فإن مشكلات البيانات تجعل (نسب) كفاية رأس المال المصرفي عرضة للتلاعب في أحوال كثيرة، أي إن نوعية البيانات عندما تكون رديئة، أو تميل حالة المصرف إلى التدهور، فإن (نسب) كفاية رأس المال تشكل عادة مؤشرات متأخرة لوجود مشكلات مصرفية. وحتى عند انتعاش الأحوال، فإن رأس المال يحول في حد ذاته دون تعرض المصرف للصعوبات، ولكن بالطبع كلما زاد ما لدى المصرف من رأسمال، إتسع نطاق قدرته على حل مشاكله (بن سنجور وآخرون، 1995: 85). وجدير بالذكر أنه من الصعوبة تأمين سلامة المراكز المالية للمصارف وتجنبها الفشل عن طريق الاهتمام بمعايير كفاية رأس المال وحدها، على الرغم من أهميتها في هذا المجال، فقد أوضحت العديد من الدراسات أن مصارف كبيرة في العالم كانت تتمتع بكفاية رأس مال عالية، إلا أنها أخفقت لأسباب أخرى، كان من

أبرزها قصور السيولة لديها عن تلبية مسحوبات المودعين غير المتوقعة، وعدم اضطلاع السلطات النقدية بدور المقرض الأخير على النحو المطلوب (Gardener, 1981:45). واهم معايير كفاية رأس المال هي

### ١- نسبة رأس المال إلى الودائع

تعد هذه النسبة من أشهر المعايير المستخدمة وأقدمها لقياس كفاية رأس المال المصرفي، وقد استخدم هذا المعيار بشكل واسع من قبل المصارف، ولاسيما المصارف الأمريكية، حتى بداية الأربعينيات، إذ تخلت المصارف الأمريكية عن هذه النسبة عام ١٩٤٢، وذلك في ضوء قيام المصارف بشراء السندات الحكومية وخلق الودائع لأغراض تمويل المجهود الحربي الأمريكي في الحرب العالمية الثانية. ويقوم هذا المعيار على أساس التحكم في المخاطر الناتجة عن زيادة مجموع الودائع عن نسبة معينة في رأس المال. وقد اعتمدت معظم المصارف المركزية ما نسبته (١٠%)، بمعنى أن تكون مجموع الودائع تعادل عشرة أضعاف رأس المال، فكلما زادت الودائع عن هذا الحد المقرر زادت مخاطر المصرف بالنسبة للمودعين لديه. ويعاني هذا المؤشر من أنه لا يأخذ بعين الاعتبار مجموع الموجودات ونوعيتها التي توظف فيها الودائع، فقد يكون هناك مصرفان لديهما نفس النسبة، إلا أن أحدهما قام بتوظيف الودائع في موجودات عالية الخطورة، والآخر وظفها في موجودات متدنية الخطورة، مما يعني اختلاف سلامة المصرفين تبعاً لطبيعة موجوداتهما، من غير أن يؤثر هذا الاختلاف في النسبة، كما أن تباين النسب المفروضة على المصارف وفقاً لاختلاف حجمها، إذ لجأت بعض المصارف المركزية إلى فرض نسبة أعلى على المصارف الصغيرة.. كما يعتقد (Robichek, et.al, 1976:199) بأن النسبة المذكورة لا معنى لها، فالهدف من قياس كفاية رأس المال هو الوقوف على استيعاب الخسائر الناجمة من الموجودات التي يستثمر فيها أمواله، وليس قدرته على تغطية الودائع. ويرد (Nadler, 1979:64) على ذلك القول بأن أهمية هذه النسبة ترجع إلى أنها تعطي صورة أفضل عن مدى كفاية رأس المال، بمعنى أن المصرف المركزي قد يتغاضى عن زيادة طفيفة في الموجودات الخطرة إذا كانت نسبة رأس المال إلى الودائع مرتفعة نسبياً، على أساس أن ارتفاعها يعني حماية للمودعين قد تعوضهم عن المخاطر الإضافية الناجمة من الزيادة في الموجودات الخطرة.

### ٢- نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات

استخدم هذا المعيار بشكل واسع من قبل المصارف التجارية والسلطات النقدية بعد الحرب العالمية الثانية. وهو يمتاز على المعيار الأول (نسبة رأس المال إلى الودائع) بكونه يربط رأس المال بالموجودات لمواجهة أية خسائر قد يتكبدها المصرف، غير أن ما يؤخذ على هذا المعيار اعتماده على إجمالي الموجودات من غير تمييز بين أنواعها المختلفة. فبعض القروض، مثلاً، تمنح لعملاء من ذوي المخاطرة العالية، وبعضها تمنح لعملاء مقتدرين مالياً ولمنشآت أعمال نامية مربحة، وكذلك الحال في الاستثمارات، فبعضها سائل ومضمون التسديد، بينما يتصف الآخر بدرجة عالية من المخاطرة، ولو كانت كل الموجودات متساوية في المخاطرة لكانت النسبة موضوع البحث مقياساً صحيحاً لكفاية رأس المال المصرفي. وكذا يؤخذ عليه تعارضه مع مصالح المساهمين، فزيادة هذا المعيار يعني تحقيق حماية أفضل للمودعين، وهو ما يهدف إليه المصرف، إلا أنه تؤدي في الوقت الراهن إلى إحداث انخفاض في معدل العائد على حق الملكية مما يلحق الضرر بالمساهمين، وفضلاً عن ذلك فإن هذا المعيار لا يكفي للحكم على مدى كفاية رأس المال باعتباره خط إسناد لحماية أموال المودعين، فتساوي نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات لمصرفين، لا يعني أن مودعي هذين المصرفين يتعرضان للخطر نفسه من المخاطر، إذا ما تباينت درجة التقلب في إجمالي الموجودات.

### Capital to Risk Assets Ratio

### ٣- نسبة رأس المال إلى الموجودات الخطرة

يتوقف المقدار الملائم لرأس المال على تشكيلة الموجودات التي تستثمر فيها المصارف أموالها. فالمصرف الذي تشتمل محفظته على نسبة كبيرة من الاستثمارات ذات المخاطر المنخفضة نسبياً، كالأوراق المالية الحكومية، يمكنه ممارسة النشاط برأس مال أقل من مصرف آخر مماثل تماماً، غير أن محفظته تحتوي على نسبة أقل من تلك الاستثمارات (Rose&Fraser,1993:397) وقد ساهمت وجهة النظر هذه في ظهور نسبة رأس المال إلى الموجودات الخطرة، ويقصد بالموجودات الخطرة كل موجودات المصرف باستثناء النقد (في الصندوق ولدى المصارف ولدى المصرف المركزي) وصافي الودائع لدى المصارف، والاستثمارات بأوراق الحكومة المركزية، سواء أكانت حوالات خزينة أم سندات (يحتفظ بها لدى المصرف أو مودعة لدى المصرف المركزي).

#### ٤- نسبة رأس المال إلى القروض

تعد هذه النسبة مقياساً لهامش الأمان في مواجهة مخاطر الفشل في استرداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض. ويعاب على هذه النسبة تجاهلها لحقيقة أن بعض القروض ليست في حاجة إلى هامش للأمان، ويقصد بذلك القروض بضمان عيني. لذا قد يكون من الأفضل إيجاد هامش الأمان للقروض التي لا تتمتع بضمان عيني، ولذا تظهر النسبة السابقة بالشكل الآتي: رأس المال/قروض من غير ضمان عيني.

#### ٥-نسبة رأس المال إلى الالتزامات العرضية

تمثل الالتزامات العرضية مجموعة الحسابات النظامية (الحسابات خارج الميزانية العمومية للمصارف)، وتتضمن هذه الحسابات البنود (الفقرات) الآتية التسهيلات المستندية : وهي التسهيلات الممنوحة للعملاء لفتح اعتمادات مستندية بغرض الاستيراد أو لأغراض أخرى. القبولات : وهي أرصدة الاعتمادات المؤجلة الدفع التي يقوم المستفيد(المصدر) بسحب كمبيالة على العميل (المستورد) بقيمة البضاعة، تستحق الدفع بعد مدة معينة متفق عليها، ويتعهد المصرف بسداد قيمة هذه الكمبيالة في تاريخ الاستحقاق.

الكفالات : وهي المبالغ التي يتعهد المصرف بدفعها لجهات مقيمة أو غير مقيمة بناء على طلب هذه الجهات (كفالات صادرة). والكفالات المصرفية يدفعها العملاء للمصرف لضمان التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم. وصيغة هذه النسبة هي:-

#### ٦- نسبة رأس المال إلى الاستثمارات

تظهر هذه النسبة مدى قدرة المصرف على تحمل الخسائر الناتجة عن هبوط قيمة الاستثمارات فضعف هذه النسبة يعني أن المصرف اعتمد على الودائع في تحمل الخسائر، لذا سميت بهامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمارات (انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية والاستثمارات)، وتستثنى منها حوالات الخزينة والأوراق المالية الحكومية لعدم وجود مخاطر فيها.

#### ٧- نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة

يقصد بالموجودات العاملة: كلاً من الاحتياطات الثانوية والقروض والاستثمارات، ويطلق عليها (الموجودات المربحة) بوصفها الموجودات التي تدر عائداً للمصرف. ويستدل من هذه النسبة على مدى كفاية رأس المال الحر لمواجهة مخاطر الاستثمار والإقراض بأنواعه.

### ٨- نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة

يحسب رأس المال الحر من خلال طرح الموجودات الثابتة من رأس المال لجعله حراً، أي: قابلاً للبيع لمواجهة الخسائر غير المتوقعة، فالمنطق المعتمد على هذه النسبة، وهي إذا كانت نسبة معينة من رأسمال مصرف ما مستثمرة ضمن الموجودات الثابتة، والتي لا يمكن الحصول عليها بسهولة، فعندئذ لن تكون متاحة فعلاً لدعم السيولة، أو حتى للإيفاء بالديون التي قد تتجاوزها فيما بعد.

### ٩- نسبة رأس المال إلى الموجودات الخطرة المرجحة

وهناك من يطلق عليها نسبة راس المال إلى الموجودات المختلفة ( ميوبة حسب درجة مخاطرتها) وتعتمد طريقة الترجيح بالأوزان لاحتساب كفاية راس المال (الشماع ، ١٩٩٠ ، ٧٥) ويعتمد هذا المعيار على التمييز بين الموجودات من حيث درجة مخاطرتها قياساً براس المال الممتلك ، وينبغي تبويب الموجودات تبعاً لظروف كل دولة ولهذا ميزت لجنة بازل بين الدول فصنفتها على مجموعتين (المجموعة الاولى) :- وهي مجموعة الدول ذات المخاطر المتدنية وتضم بدورها مجموعتين فرعيتين هما الدول الأعضاء في لجنة بازل وهي : أمريكا ، اليابان ، ألمانيا ، بريطانيا ، فرنسا ، كندا ، إيطاليا، السويد ، سويسراً ، هولندا، وبعض اضااف الى المجموعة بلجيكا ،لوكسمبورغ .المجموعة الفرعية الثانية هي الدول التي عقدت ترتيبات اقراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي كل من استراليا والنمسا والدنمارك وفنلندا واليونان وأيسلندا وايرلندا ونيوزلندا والنرويج والبرتغال والسعودية وتركيا . (المجموعة الثانية):- ويقصد بها مجموعة الدول ذات الأخطار العالية وتضم معظم دول العالم باستثناء ما ورد في المجموعة الاولى وتضم هذه المجموعة الدول العربية باستثناء السعودية . نتيجة لهذا التقسيم تم اعتماد معيار راس المال إلى الموجودات عالية المخاطر وتم تحديد أوزان محددة لدرجة المخاطر تلك والخاصة بالموجودات واطلق عليها نسبة راس المال إلى الموجودات المحفوفة بالمخاطر والمرجحة بالأوزان (الجميل ، ٢٠٠٢ ، ٣٨٦-٣٨٧) و (الشماع ، ١٩٩٠ ، ٧٥) .

### ثامناً:- كفاية راس المال من منظور لجنة بازل

تشكلت لجنة بازل للأنظمة المصرفية و الرقابة في عام ١٩٧٤ و عملت لعدة سنوات قبل أن تنشر تقريرها النهائي في عام ١٩٨٨ وقد ضمت اللجنة ممثلين عن مجموعة اثنا عشر دولة وهي : (بلجيكا،كندا،فرنسا،المانيا،إيطاليا،اليابان،هولندا،السويد،سويسرا،بريطانيا،امريكا، لوكسمبورغ) وكانت اللجنة تعقد اجتماعاتها في مدينة بازل في سويسرا وهي مقر بنك التسويات الدولية ومن هنا أتت التسمية بلجنة بازل .

لقد اتسمت الأوضاع الاقتصادية والمالية بشكل عام ومنذ نهاية عقد الستينات وبداية عقد السبعينات بعدم الاستقرار بفضل كثير من المتغيرات والتطورات ومن ابرز هذه التطورات كانت منها تطورات اقتصادية وتطورات مصرفية

### تاسعاً:- خصائص مقررات لجنة بازل : Features of Basel Committee Decisions

أصدرت لجنة بازل تقريرها وكان بمعظمه يدور حول كفاية راس المال ويمكن أيجاز أهم الخصائص التي تميز بها التقرير : (www.bank of cd. com.2002). ربط راس المال بالأخطار التي تنتج عن الاستخدامات المختلفة للمصرف بالإضافة إلى البنود من خارج الميزانية وتقسيم راس المال إلى أساسي ومساند ، وتقسيم بنود الميزانية إلى بنود

خارج الميزانية وبنود داخل الميزانية . تحديد الحد الأدنى لنسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالأخطار والبنود خارج الميزانية . إتاحة درجة من المرونة للسلطات المحلية لتحديد الأوزان الترجيحية لبعض الموجودات. التركيز بشكل رئيسي على الأخطار الائتمانية دون الدخول بشكل مفصل في الأخطار الأخرى . تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي العالمي وتوفير المنافسة العادلة . لقد استحوذ موضوع كفاية رأس المال على اهتمام جهات متعددة ذات تعاملات مختلفة مع المصارف ومنها ادارة المصرف والمودعين والمالكين والمساهمين والمصرف المركزي

### عاشرا : التعديلات و التطورات لمقررات لجنة بازل

تعد لجنة بازل واجتماعاتها المتلاحقة منذ عام ١٩٨٨ بمثابة رد فعل لما يحدث في العالم من تطورات مالية ومصرفية وزيادة لحرية حركة رؤوس الأموال بشكل لم يكن مسبقاً خاصة بعد حالة الانفتاح والتحرر التي بدأت الدول تتعامل معها في السنوات الأخيرة وخاصة بعد عام ١٩٩٣ ، حيث توقيع اتفاقية التجارة الدولية ، ويكاد يكون العالم قد دخل مرحلة جديدة من حيث طبيعة التعاملات المالية والمصرفية ، وكان موضوع كفاية رأس المال في المصارف من أهم المواضيع ومضمون ذلك العمل على مواجهة تزايد المخاطر التي تواجهها الدول والمصارف ومحاولة حمايتها من خلال تغطية نسبة معتدلة من الأخطار المتوقعة الناتجة عن تنوع وانتشار العمليات المصرفية إلى جانب المعايير المستخدمة في عملية تقييم المصارف وتحسن ملاءتها وكان للتوجهات الجديدة للجنة بازل أهداف كبيرة منها (مالجدة ، ٢٠٠٢ ، ٣٢) (الجميل ، ٢٠٠٢ ، ٢٤) تحقيق المزيد من معدلات الأمان والمتانة للنظام المصرفي العالمي الجديد وتحقيق العدالة في المنافسة وتدعيم التساوي والتوازن اثناء المنافسة بين المصارف وإدخال منهج اكثر شمولية لمعالجة الأخطار من خلال أدراج العديد منها والتي لم تكن متضمنة من قبل وأيضا نماذج اختبار جديدة للمصارف على كافة مستوياتها . وتأسيساً وضماناً لتحقيق الأهداف أعلاه أرست اللجنة عدداً من القواعد لتطوير وتنمية ثلاث دعائم رئيسية ومتوازنة لاحتساب رأس المال طبقاً للمعايير المقترحة وعلى النحو الآتي: -

### الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

تقوم مقررات لجنة بازل ٢ بشأن الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال على العناصر الأساسية الواردة في مقررات لجنة بازل ١ وهي: التعريف الموحد لرأس المال الرقابي (Capital Regulatory) الذي يبقى من غير تغيير، والحد الأدنى لنسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطرة. فمقررات لجنة بازل ٢ موجهة نحو قياس المخاطر التي تتضمنها الموجودات المرجحة بالمخاطرة. وبموجب مقررات لجنة بازل ٢، فإن المقام في نسبة الحد الأدنى لمجموع رأس المال يتكون من ثلاثة أجزاء هي: المخاطرة الائتمانية ومخاطرة السوق والمخاطرة التشغيلية. (Altman,et.al., 2001:3-6)

### الدعامة الثانية: عملية المراجعة الإشرافية

تعد عملية المراجعة الإشرافية جزءاً لا يتجزأ من مقررات لجنة بازل ٢، ومكماً أساسياً للحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وانضباط السوق. فالدعامة الثانية تستهدف ضمان أن كل مصرف يتمتع بممارسة عمليات داخلية سليمة وفاعلة، والتي يمكن على أساسها تقرير مدى كفاية رأسمالها، وذلك استناداً إلى التقييم الشامل لمخاطرها، وسيكون المشرفون مسؤولين عن تقييم مدى قدرة المصارف على تقدير احتياجاتها لتحقيق كفاية رأسمالها قياساً بمخاطرها، بما في ذلك ما إذا كانت المصارف تتصدى بشكل مناسب للعلاقة بين الأنواع المختلفة للمخاطر عند ممارستها لهذه المهمات.

**الدعامة الثالثة: انضباط السوق**

يمثل انضباط السوق العنصر الثالث الرئيس في مدخل اللجنة تجاه كفاية رأس المال، إذ تؤكد اللجنة إمكانات انضباط السوق لتدعيم رقابة رأس المال، والجهود الإشرافية الأخرى في تشجيع السلامة والأمان في المصارف والنظم المالية، فالإفصاح عن المعلومات بشأن المصارف المختلفة أو نشرها وتداولها، وبشأن البيئة التي تزاوّل أعمالها فيها، يعد من أهم الأساليب لفرض انضباط السوق.

واعتمدت لجنة بازل توجهات جديدة منها الفقرات والبنود التي تقع خارج الميزانية (Off-Balance Sheet)، أعادت لجنة بازل النظر في تعريف الفقرات والبنود خارج الميزانية الناتجة عن التعامل بالمشتقات ومنها الخيارات والمستقبليات وعقود المبادلة ، حيث اتجهت المصارف إلى التوسع في مثل هذه الأنشطة لما تنطوي عليه من معدلات مرتفعة للربحية في وقت تعرضت فيه الأنشطة المصرفية التقليدية للعديد من الضغوط ، ولقد قسمت لجنة بازل الفقرات خارج الميزانية إلى خمسة أصناف بهدف التعامل معها مصرفياً ، فوضعت أمام كل صنف منها معاملاً تحويل الانتماء الخاص بذلك الصنف (الشماع ، ١٩٩٠، ٢٧-٣٣) .

**أحدى عشر : التطورات الأخيرة لمقررات لجنة بازل Last Development on Basel Committee**

أن التطورات المالية التي يشهدها العالم كان وراء الدفع بتطوير المعايير المعتمدة ، ذلك أن ما شهده العالم من أزمات خلال السنوات الأخيرة في المصارف والأسواق المالية وفي ظل تزايد حالة الانفتاح التي شهدتها الأسواق المالية على بعضها البعض والتي أدت إلى انفصال الأزمات المالية والمصرفية من دولة إلى أخرى ، فضلاً عن الأخطار المصرفية الناتجة عن استحداث العديد من الأدوات المالية الجديدة والتي تتميز بدرجة عالية من الخطورة مثل المشتقات ، ويبدو واضحاً وجلياً أن هدف لجنة بازل في كل اجتماعاتها التي كانت ولا زالت مستمرة هو إيجاد إطار شامل ومرن لمعيار كفاية رأس المال ضماناً لزيادة الملاءمة المالية والجدارة الائتمانية للنظام المصرفي ، وقد تمت الموافقة على العديد من الجوانب لكفاية رأس المال منها : (www.gn4me. com, 2002)

إ- الموافقة على استخدام نظام جديد للتصنيف الداخلي يطلق عليه منحنى الأوزان المرجحة للأخطار ، وهذا المقياس يتميز بدرجة عالية من الحساسية للتعامل مع الأخطار .

ب- أهمية اخذ خطر العمليات في الحسبان ، وان يكون هناك أنظمة مرنة في المقاييس التي يتبعها المصرف والإدارة .

ت- ركزت اللجنة على أهمية قيام المصارف باختبارات التحمل Stress-testing ، بالنسبة لأخطار الانتماء وذلك للتأكد من كفاية رأس المال .

ث- تقليص الفجوة بين حجم رأس المال المطلوب وفقاً للمشروع الجديد في إطار التصنيف الداخلي وحجم رأس المال الأساسي .

## المبحث الثالث

## الأبعاد الفلسفية و المعرفية لتقويم الأداء المالي المصرفي

## أولاً:- مفهوم الأداء المالي

الأداء بمفهوم واسع يعني " النتائج التي يحصل عليها من العمليات وكذلك يعطي الفرصة لأجراء التقييم والمقارنة نسبة الى النتائج السابقة والمعايير والمقارنة مع المصارف الأخرى ويمكن التعبير عنه بمؤشرات مالية وغير مالية". أن مفهوم الأداء على مستوى المصارف لا يختلف كثيراً عن منظمات الأعمال الأخرى إذ أن مؤشرات الأداء متقاربة لقياس الأداء وغالباً ما نجد الكتاب المصرفيين يعرفون الأداء المالي المصرفي على وفق هذه الأطار " أن أداء المصرف يمكن قياسه عن طريق الحسابات أو المعايير السوقية والعائد على الموجودات، إذ يعد مقياساً محاسبياً مقبول بشكل واسع لقياس ربحية المصرف" (Sinkey&Joseph,2002:203). ونظراً لأهمية العمل المصرفي وخصوصيته التي تجعل منه أكثر حساسية للمخاطر، خاصة ما يتعلق بثقة الزبائن به وأن أهتزاز هذه الثقة قد تعرض المصرف الى التراجع. لذا أصبحت المراجعة المستمرة لأداء المصرف مسألة مهمة وضرورية، تنعكس في مضمونها على أهمية الأداء بالنسبة للمصارف، إذ تهتم إدارات المصارف بالأداء المالي المصرفي بعدّها مؤسّسات مالية وسيطة تتأجر بالاموال أساساً فضلاً عن الدور الحيوي والحرص للمصارف وفاعليته دليل على نمو البلدان للقطاع المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية ورفيها. فلذلك يعد القاسم المشترك في الدراسات النظرية والتطبيقية وفي عمليات تقييم الأداء ضمن الواقع العملي لمختلف المصارف. والأداء المالي المصرفي سيبقى المقياس المحدد لمدى نجاح المصارف (Walther 1997: 66)، وبأنه التوجه نحو قياس أداء المصارف على وفق المنظور المالي يعد أكثر التوجهات رسوخاً وتطوراً (Eccles,1991: 134)، فالتفوق في ميدان الأداء المالي يضمن للمصرف ميزة تنافسية متفوقاً بفتح الأفاق إمامه للأطلاق نحو تعزيز ذلك المركز وتطوره (محسن، 2006: 17)، ويرتبط الأداء المالي المصرفي ارتباطاً وثيقاً بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع محدد، لمعرفة التغيرات المالية التي حدثت في مسار أعماله خلال المدد المحددة لتخطيط الأهداف، وكذلك لمعرفة المتغيرات التاريخية والتنبؤ بالمستقبل. فهو عبارة عن معالجة المصرف للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في تقييم أداء المصارف في الماضي والحاضر وتوقع ماستكون عليه في المستقبل وبالتالي تساعد في عملية اتخاذ القرار (الحيالي، 2003: 21)، إذ يعتمد التقييم لذلك الأداء بشكل رئيس على عمليات التحليل المالي الذي يساعد المصارف في معرفة المركز المالي لها وتقييم نتائج أعمالها. فهو عملية تحليلية مالية لتقييم أداء المصرف في الماضي لأكتشاف الانحرافات وتطوير ذلك الأداء في المستقبل (WWW.vni \ solution,2002: 5) ..

## ثانياً:- أهمية قياس الأداء المالي المصرفي

يقيس الأداء المصرفي كفاءة المصارف التجارية في توظيف الموارد المالية للنشاط المصرفي لتحقيق أعلى الإيرادات بأقل التكاليف. أي العلاقة بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة، وله أهمية في قياس فاعلية النشاط المصرفي في تحقيق الأهداف المخططة من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع النتائج المخططة (البدران، 2007: 102)

كما انه يقيس المخاطرة للنشاط المصرفي من حيث أن انخفاض تقلب العائد يؤدي الى انخفاض المخاطرة الى أدنى درجة ممكنة . ويمكن من خلاله تحقيق التوازن بين أهداف المصرف الرئيسية (الربحية والسيولة) . وكذلك يسهم في توجيه نشاطات المتابعة المصرفية نحو الظروف المالية والاقتصادية المحيطة بالمصرف فضلاً عن نقاط القوة والضعف في عملياته الداخلية . وأخيراً يفصح قياس الأداء عن مستوى المركز المالي للمصرف وينعكس على سمعة المصرف في السوق . (الحسيني والدوري، ٢٠٠٨: ٢٣٣) .

### ثالثاً:- تقييم الأداء المالي المصرفي

أن استخدام أسلوب التحليل المالي باستخدام النسب المالية يعد من أوسع مداخل تقييم الأداء شيوياً وأستخداماً وخاصة عند تقييم أداء المصارف التجارية بسبب وجود عدد من الأسباب التي تدعم عملية قياس وتقييم الأداء المالي المصرفي بواسطة النسب المالية وكالاتي ( Hempel& Simonson,1999: 159 )

١- إمكانية دراسة وتقييم الأداء المالي المصرفي لتحقيق التخطيط المالي في المصارف مما توافره تلك المؤشرات من معرفة بالمركز المالي في الماضي والحالة التي وصل إليها في الحاضر والوقوف على الاتجاهات العامة لمصادر الأموال وأستخداماتها لغرض وضع خطة للمستقبل على أساس سليم .

٢- إمكانية مقارنة نتائجها مع مؤشرات النسب للمنافسين، وتساعد في توضيح التحسينات الممكنة أو الضرورية لاسيما إذا كان أداء المصرف منخفضاً .

٣- تساعد تلك المؤشرات بالنسب المالية بقياس معدل نمو الودائع الادخارية والتعرف على مدى نجاح المصارف في تعبئة المدخرات لتمويل عملية التنمية الاقتصادية .

٤- تفصح تلك المؤشرات عن فرص الأرباح الضائعة وفرص النمو المحتملة.

٥- تساعد في معرفة التزام المصارف بالحدود الائتمانية المقررة على وفق السياسة النقدية والائتمانية وكذلك معرفة معدلات المخاطر المحتملة التي تتعرض لها أنشطة المصارف

٦- تسهم في تحقيق الرقابة المالية في المصارف سواء كانت الرقابة الداخلية أو الرقابة الخارجية وبذلك تعمل تلك المؤشرات لمنع حدوث الاختراقات التي تحصل في نشاط المصارف مما يعمل على وضع الأداء في المسار الصحيح والمخطط له . (فهد، ٢٠٠٩: ٥٥) .

### رابعاً :- مؤشرات قياس وتقييم الأداء المالي المصرفي

تعد المؤشرات المالية التي تتمثل بالنسب المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية قياس وتقييم الأداء في المصارف ، فنجاح عملية التقييم يعتمد بدرجة كبيرة على درجة وملاءمة المؤشرات المالية وقابليتها على قياس الأداء بشكل سليم ، وهناك عدد كبير من النسب المالية التي تستخدم في تقييم الأداء للمصارف ، وبذلك تتعدد الخيارات في اختيار النسب المالية وذلك تبعاً لطبيعة التقييم وظروفه والأهداف المراد الوصول إليها. (الموسوي ومحمد ، ٢٠١٢: ٢١٨).

ولهذا فقد اوجدت عدة مؤشرات للربحية تعكس الجوانب الاساسية لأداء المصارف وهي :-

**١- معدل العائد على الموجودات :**

مقياس أساسي لأداء المصرف إذ تشير هذه النسبة الى فاعلية الموجودات في توليد الأرباح وهو من المقاييس المهمة لأنه يدل على قدرة وكفاءة إدارة المصرف في أستغلال الموجودات وتوليد الأرباح، ويتناسب العائد طردياً مع حجم الموجودات المستثمرة في القروض والأستثمارات المصرفية. (Gitman,2009:68)، وكلما كان هذا المعدل مرتفعاً دل على كفاءة وفاعلية الأداء المالي المصرفي الجيد لذلك المصرف. (العارضى، ٢٠١٣: ٦٧) معدل العائد على الموجودات = صافي الدخل / اجمالي الموجودات

**٢- معدل العائد على حقوق الملكية :**

تقيس النسبة ما يحصل عليه المالكين نتيجة أستثمار أموالهم في نشاطات المصرف ويتميز هذا المعدل بأنه يعبر عن الأرباح التي يتلقاها المساهمون على شكل توزيعات نقدية أو على شكل أرباح محتجزة، وهو يمثل المقياس الأكثر أهمية للربحية لأنه يحدد مدى ملائمة أداء المصرف عبر جميع فئات الربحية الأخرى، ويتكون حق الملكية في المصارف التجارية من (رأس المال+الاحتياطيات+الأرباح المحتجزة). (Gitman,2009 :69)، كلما كان المعدل مرتفعاً دل على حالة إيجابية وجيدة للمصرف ، والعكس صحيح وبالتالي على إدارة المصرف مراجعة سياستها وخططها في هذا الجانب وتصحيحه. (العارضى، ٢٠١٣: ٦٨).

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل / حقوق الملكية

**٣- معدل العائد على الودائع :**

يقيس معدل العائد على الودائع مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها ويحسب هذا المعدل بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على الودائع وهذا المعدل يمثل معدل العائد الصافي على الودائع ، إذ إن الفوائد على الودائع قد تم خصمها من صافي الربح (هندي ، ١٩٩٦ ، ٤١٥).

معدل العائد على الودائع = صافي الربح بعد الضريبة / اجمالي الودائع

**٤- صافي هامش الفائدة :**

يعبر عنها بصيغة النسبة المئوية أي نسبة الفرق بين دخل الفائدة ومصاريف الفائدة (أي الفرق بين الإيرادات من الفوائد المقبوضة وتكاليف الفوائد المدفوعة) مقسومة على الموجودات المولدة للدخل وتتضمن هذه الموجودات كل من الاستثمارات والقروض، وهذه النسبة ترتبط بمخاطرة سعر الفائدة إذ يعد مكوناً رئيساً للربح أو الخسارة للمصرف نتيجة تأثره بمخاطرة تقلبات أسعار الفائدة. (J.Dermine&Y.Bissada,2002:71) .

صافي هامش الفائدة = دخل الفائدة - مصاريف الفائدة / الموجودات المولدة للدخل .

## المبحث الرابع

## الجانب التطبيقي

قياس علاقة التأثير بين مؤشرات كفاية راس المال كمتغيرات مستقلة و مؤشرات الأداء المالي المصرفي كمتغيرات تابعة بعد تحليل البيانات المعبرة عن مؤشرات كفاية راس المال و تقويم الاداء المالي المصرفي على الحاسوب الآلي و بالصيغ الخطية التي اعتمده في التحليل القياسي من الاختبارات الاحصائية و القياسية للمصارف عينة الدراسة و التي تمثل (١٤) مصرفاً أهلياً تم اخذ عينة عشوائية (٥) مصارف لبيان قياس التأثير و للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٤) و كما يلي:-

اولاً: قياس اثر مؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات تقويم الاداء المالي المصرفي لمصرف الموصل للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٤).

لغرض قياس العلاقة بين مؤشرات كفاية راس المال و مؤشرات تقويم الاداء المالي لمصرف الموصل تم تحليل و إدخال البيانات على الحاسوب الآلي وبالطريقة الخطية و التي اعتمدت في التحليل القياسي و ذلك استناداً الى المعايير الإحصائية و القياسية و المصرفية و تم استبعاد العلاقات الضعيفة و اعتماد النموذج القياسي الامثل كما تظهر النتائج في الجدول (١)

## جدول (١)

نتائج قياس اثر مؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات تقويم الاداء المالي المصرفي لمصرف الموصل للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٤)

	النموذج Model	T المحتسبة	T الجدولية	F المحتسبة	F الجدولية	R	R <sup>2</sup>	D.W
١	$Z_2 = 0.168 - 0.057 Y_2$	١٠.٥٩ 3.605	1.86	12.99	4.1	0.787	0.619	1.72
٢	$Z_4 = 0.366 - 0.584 Y_2$	٤.٦٧٨ 2.406	١.٨٦٠	٥.٧٨٨	٤.١	٠.٦٤٨	٠.٤٢٠	١.٧٣٥

المصدر : من إعداد الباحثة وفق مخرجات الحاسبة الالكترونية لبرنامج (SPSS).

تظهر النتائج الاحصائية الواردة الجدول (١) ان المتغير المستقل نسبة راس المال الى اجمالي الودائع (Y1) تؤثر في المتغير التابع Z2 العائد على حق الملكية وكذلك يظهر النموذج ان المتغير مستقل Y2 (نسبة راس المال الى اجمالي الموجودات) يؤثر في المتغير التابع Z4 (صافي هامش الفائدة) وهذا يستشف من نتائج الأختبارات الاحصائية و التي تدل على نجاح النموذج القياسي في تمثيل العلاقة بين مؤشرات كفاية راس المال و مؤشرات تقويم الاداء المالي اذ بلغت قيمة معامل التفسير R2 (٠.٦١٩) في النموذج الاول و تمثل مقدار التغيرات في Z2 و التي يسببها (Y1) و يعني ان المتغير المستقل استطاعت تفسير ما نسبته ٦١.٩% من التأثيرات على مؤشر العائد على حق الملكية ROE اما نسبة (٠.٣٨١) من التغيرات الحاصلة في Z2 ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي كذلك يبين معامل التحديد (R2) القوة التفسيرية للنموذج القياسي أي أن المتغير المستقل يفسر (٠.٤٢٠) من التغير الحاصل في صافي هامش

الفائدة وان ما نسبة (0.08) من التغيرات الحاصلة في صافي هامش الفائدة ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي . كذلك الأختبارات الأحصائية تظهر معنوية المعلمات وقبولها عند تجاوز قيمة t الجدولية المحتسبة عند مستوى معنوية (0.05) كذلك يظهر أختبار f معنوية المعادلة عند تجاوز قيمة f المحتسبة القيمة الجدولية واختبار p-value يدل على وجود علاقة تأثير معنوية. ويبين اختبار D-W يؤكد أن النموذج القياسي لايعاني مشكلة الارتباط الذاتي اذ بلغت قيمة المحتسبة (1.413) وهي أعلى من الحد الأدنى (dl=0.83) والحد الأعلى (du=1.4) وهي كذلك اقل من قيمة (4-du) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (2.6).. ومن ناحية التحليل المالي والمصرفي لسالبية إشارة معلمة المتغير Y2 ان اتجاه العلاقة عكسية بين المتغير المستقل والمتغير التابع اي تغير بنسبة 1% في Y1 يؤدي الى تغير Z2 بنسبة 61.9% وتفسير ذلك زيادة نسبة راس المال الى الودائع فانه ينصب من مصلحة المودعين حسب رؤية البنك المركزي وهو عكس تطلعات المساهمين ويعني انخفاض العائد على حق الملكية لذلك من المهم الفصل بين الموجودات الخطرة عن الموجودات غير الخطرة. اما اشارة معلمة المتغير المستقل Y2 تتوافق مع التحليل المصرفي أي وجود علاقة عكسية بين نسبة راس المال على اجمالي الموجودات ونسبة صافي هامش الفائدة لان راس المال يمثل الأسهم المدفوعة، والفائض، والأرباح غير الموزعة، واحتياطيات المصرف، ويطلق عليها حق الملكية وتضاف اليها المخصصات التي يمنحها المصرف لمواجهة خسائر متوقعة في أنشطة المصرف الخاصة بالاستثمار والاقراض لان هذه المخاطرة تلتهم ارباح المصرف .

ثانيا : قياس أثر مؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات تقويم الاداء المالي المصرفي لمصرف دار السلام للمدة (2005-2014)

من اجل تقدير وقياس أثر مؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات تقويم الاداء المالي لمصرف دار السلام . تم إدخال البيانات الخاصة بمؤشرات كفاية راس المال كمتغيرات مستقلة ومؤشرات تقويم الاداء المالي المصرفي كمتغير تابع على الحاسوب الآلي واستخدمت الصيغة الخطية في تحليل واختيار أفضل معادلة توضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتم استبعاد العلاقات الضعيفة من الناحية الاحصائية والقياسية وكانت افضل نتائج الصيغة الخطية كما في الجدول (2).

### جدول (2)

نتائج قياس اثر مؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات تقويم الاداء المالي المصرفي لمصرف دار السلام للمدة (2005-2014).

	النموذج Model	T المحتسبة	T الجدولية	F المحتسبة	F الجدولية	R	R <sup>2</sup>	D.W
1	$Z_1 = 0.21 + 0.01 Y_3$	4.175 2.663	1.860	7.09	4.1	0.685	0.470	1.413
2	$Z_2 = 0.08 + 0.05 Y_3$	1.732 2.518	1.860	6.342	4.1	0.665	0.442	1.46

المصدر : اعداد الباحثة وفق مخرجات الحاسبة الالكترونية وبالاعتماد على برنامج SPSS

تظهر النتائج الاحصائية الواردة في الجدول (٢) على نجاح النموذج القياسي المقدر وفق الصيغة الخطية لتمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة حيث بلغ معامل التفسير  $R^2$  (٠.٤٧٠) وهذا يظهر القوة التفسيرية للنموذج القياسي أي أن المتغير المستقل  $Y_3$  يفسر ٤٧ % من التغير الحاصل في معدل العائد على الموجودات وان ما نسبة (٠.٥٣) من التغيرات الحاصلة في ROA ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي وإن المتغير المستقل  $Y_3$  (نسبة راس المال على الاستثمارات) يؤثر في المتغير التابع  $Z_2$  (العائد على حق الملكية اذ بلغ معامل التحديد ( $R^2$ ) مايقارب (٠.٤٤٢) ويدل على القوة التفسيرية للنموذج القياسي أي أن المتغير المستقل يفسر ٤٤.٢ % من التغير الحاصل في  $Z_2$  وان ما نسبة (٠.٥٥٨) من التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي عندما تجاوزت قيم (T, F) المحتسبة الى القيمة الجدولية لهما عند مستوى معنوية (٠.٠٥) مما يدل على المعنوية الكاملة للمتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة. ويبين اختبار D-W يوكد أن النموذج القياسي لايعاني مشكلة الارتباط الذاتي اذ بلغت قيمة المحتسبة (١.٤١٣) وهي أعلى من الحد الأدنى ( $dl=0.83$ ) والحد الأعلى ( $du=1.4$ ) وهي كذلك اقل من قيمة ( $du-٤$ ) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (٢.٦). اما اشارة معلمة المتغير المستقل  $Y_3$  نسبة راس المال الى الاستثمارات تدل على وجود علاقة طردية مع المتغير التابع العائد على الموجودات وذلك لان زيادة هذه النسبة توحي ان المصرف ملتزم بمتطلبات كفاية راس المال وفق المعايير المحددة من البنك المركزي الامر الذي يؤدي الى استقرار موجودات المصرف وعدم الحاجة الى الاقتراض او تصفية بعض الموجودات لوجود ملاءة جيدة لدى المصرف . اما اشارة علاقة المتغير تدل على وجود علاقة ايجابية بين نسبة راس المال الى الاستثمارات والعائد على حق الملكية وذلك بسبب ان ارتفاع هذه النسبة يعني الوضع المالي للمصرف مستقر وليس بحاجة الى المديونية وان المصرف لديه استثمارات جيدة غير خطرة لتؤثر على راس المال مما يحافظ على دخل وزيادة وبالتالي زيادة العائد على حق الملكية.

ثالثا : قياس اثر مؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات تقويم الاداء المصرفي لمصرف بغداد للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٤)

### جدول (٣)

نتائج قياس اثر مؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات تقويم الاداء المالي المصرفي لمصرف بغداد للمدة (٢٠٠٥-

٢٠١٤)

النموذج Model	T المحتسبة	T الجدولية	F المحتسبة	F الجدولية	R	R <sup>2</sup>	D.W
$Z_1 = 0.190 + 2.050 Y_1$	٥.٠٧١ 6.007	١.٨٦٠	9.741	٤.١	0.94	0.886	١.٨٦
$Z_2 = 0.693 + 8.57 Y_1 - 13.39 Y_2$	٤.٢٨ ٤.٣٥٥ 4.201	١.٨٩٥	٥.٨٤٦	٣.٧١	٠.٩٠	0.824	١.٨٩

المصدر : اعداد الباحثة وفق مخرجات الحاسبة الالكترونية وبالاعتماد على برنامج SPSS

تشير نتائج الواردة في الجدول (٣) الى نجاح النموذج القياسي المقدر لتمثيل العلاقة بين المتغير المستقل  $Y_1$  والمتغير التابع  $Z_1$  حيث بلغ معامل التحديد  $R^2$  (٠.٨٨٦) ويدل على القوة التفسيرية للنموذج القياسي أي أن المتغير المستقل يفسر ٨٨.٦ % من التغير الحاصل في العائد على الموجودات وان ما نسبة ١١.٤ % من التغيرات الحاصلة في

العائد على الموجودات ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي كذلك يظهر النموذج ان المتغير المستقل Y1 (نسبة راس المال على الودائع) ونسبة راس المال على اجمالي الموجودات Y2 يؤثران في المتغير التابع Z2 (العائد على حق الملكية) ويظهر ذلك من خلال النتائج الاحصائية في الجدول ونجاح النموذج القياسي المقدر في تمثيل العلاقة اذ بلغ معامل التحديد (R2) مايقارب (0.824). ويدل على القوة التفسيرية للنموذج القياسي أي أن المتغير المستقل يفسر 82.4% من التغير الحاصل في Z4 وان ما نسبة 17.6% من التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي كذلك يظهر نجاح النموذج من خلال تجاوز قيم (T, F) المحتسبة الى القيمة الجدولية لهما عند مستوى معنوية (0.05). اما اختبار D-W يؤكد أن النموذج القياسي لايعاني مشكلة الارتباط الذاتي اذ بلغت قيمة المحتسبة (1.86) وهي أعلى من الحد الأدنى (dl=0.83) والحد الاعلى (du=1.4) وهي كذلك اقل من قيمة (4-du) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (2.6). اما اشارة معلمة المتغير Y1 تدل على وجود علاقة ايجابية بين نسبة راس المال على الودائع ومعدل العائد على الموجودات وذلك لان راس المال يعتبر خط الدفاع النهائي امام الخسائر وزيادة هذه النسبة تعني ان المصرف ليس بحاجة الى التخلي عن الموجودات ولديه القدرة على الايفاء بالتزاماته. اما اشارات المعلمات تتوافق مع التحليل المصرفي أي وجود علاقة ايجابية بين نسبة راس المال الى الودائع والعائد على حق الملكية وذلك بسبب ان ارتفاع هذه النسبة يعني الوضع المالي للمصرف مستقر ولديه استثمارات جيدة وان المصرف ليس بحاجة الى الاقتراض لتمويل استثماراته اما العلاقة العكسية بين Y2 والعائد على حق الملكية فتدل ان المصرف يحتفظ بنسبة راس المال كبيرة الى الموجودات وهذه النسبة والعلاقة توحي ان المصرف يتخوف من المخاطرة بجانب الموجودات وخاصة المدرة للدخل مما يقلص حجم الاستثمار والارباح المتحققة.

رابعا : قياس اثر مؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات تقويم الاداء المالي المصرفي لمصرف المنصور للمدة (2005-2014)

تم إدخال البيانات الخاصة بمؤشرات كفاية راس المال كمتغيرات مستقلة ومؤشرات تقويم الاداء المالي المصرفي كمتغير تابع على الحاسوب الآلي واستخدمت الصيغة الخطية من اجل تقدير وقياس اثر مؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات تقويم الاداء المالي لمصرف المنصور و تحليل واختيار أفضل معادلة توضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتم استبعاد العلاقات الضعيفة من الناحية الاحصائية والقياسية وكانت افضل نتائج الصيغة الخطية كما في الجدول (4).

#### جدول (4)

نتائج قياس اثر مؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات تقويم الاداء المالي لمصرف المنصور للمدة (2005-2014)

النموذج Model	T المحتسبة	T الجدولية	F المحتسبة	F الجدولية	R	R <sup>2</sup>	D.W
$Z^2 = 0.062 + 0.064Y1$	1.837 3.674	1.860	13.49	4.1	0.792	0.628	1.99
$Z^4 = 0.018 + 0.278Y2$	0.179 2.249	1.860	10.84	4.1	0.772	0.596	2.021

المصدر : من إعداد الباحثة بالأعتماد على برنامج (spss).

تشير النتائج الاحصائية والقياسية الظاهرة في الجدول (٤-٢١) الى نجاح النموذج القياسي في تقدير العلاقة بين مؤشرات كفاية راس المال ومعدل العائد على الودائع حيث بلغ معامل التفسير (R2) ما يقارب (٠.٦٢٨) وهي تدل على مقدار التغيرات الحاصلة في مؤشرات تقويم الاداء المالي لمصرف المنصور وهذا يفسر ان المتغير المستقل Y1 نسبة راس المال على الودائع استطاعت تفسير نسبة ٦٢.٨% من المتغيرات المؤثرة في Z3 اما النسبة الباقية من التغيرات تدخل ضمن عوامل متغير الخطأ العشوائي كذلك استطاع النموذج القياسي في تمثيل العلاقة بين مؤشرات كفاية راس المال وصافي هامش الفائدة حيث بلغت قيمة معامل التفسير R2 (٠.٥٩٦) وتمثل مقدار التغيرات في Z٤ والتي يسببها المتغير المستقل وتفسر نسبة ٥٩.٦% من التأثيرات على مؤشر صافي هامش الفائدة اما نسبة ٤٠.٤% من التغيرات ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي . كما أن الاختبارات الإحصائية تظهر معنوية المعلمات وقبولها عند تجاوز قيمة t الجدولية المحتسبة عند مستوى معنوية (٠.٠٥) كذلك يظهر اختبار f معنوية المعادلة عند تجاوز قيمة f المحتسبة القيمة الجدولية و يبين اختبار (Durbin – Watson) أن النموذج القياسي لا يعاني مشكلة الارتباط الذاتي بلغت قيمة المحتسبة (١.٩٩) وهي أعلى من الحد الأدنى (dl=0.83) والحد الأعلى (du=1.4) وهي كذلك اقل من قيمة (٤-du) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (٢.٦). اما اشارة معلمة المتغير Y1 تدل علاقة موجبة وبنفس الاتجاه اي كلما ارتفعت تدل على ان المصرف يحتفظ بنسبة ملاءة مالية قوية للإيفاء بالتزاماته الامر الذي يؤدي الى استقرار استثمارات المصرف نتيجة استقرار الودائع وعدم حصول حالات سحب مفاجئة الامر الذي يؤدي الى زيادة معدل العائد على الودائع. اما اشارة معلمة المتغير Y2 ان العلاقة موجبة بين راس المال على اجمالي الموجودات وصافي هامش الفائدة اي تغير بنسبة ١% في Y2 يؤدي الى تغير Z٤ بنسبة ٥٩.٦% بنفس الاتجاه وذلك لان زيادة هذا المؤشر تعطي تصور جيد عن قدرات المصرف وفي الوقت ذاته تعطي اطمئنان للمودعين وبالتالي استقرار الودائع. خامسا: قياس اثر مؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات تقويم الاداء المالي المصرفي لمصرف الاتحاد للمدة (٢٠٠٥ - ٢٠١٤).

بهدف قياس علاقات الاثر والارتباط تم إدخال البيانات الخاصة بمؤشرات كفاية راس المال كمتغيرات مستقلة ومؤشرات تقويم الاداء المالي المصرفي كمتغير تابع لمصرف الاتحاد على الحاسوب الآلي واستخدمت الصيغة الخطية في تحليل واختيار أفضل معادلة توضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتم استبعاد العلاقات الضعيفة من الناحية الاحصائية والقياسية وكانت افضل نتائج الصيغة الخطية كما في الجدول (٥).

## جدول (٥)

نتائج قياس اثر مؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات تقوم الاداء المالي المصرفي لمصرف الاتحاد للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٤)

(٢٠١٤)

النموذج Model	T المحتسبة	T الجدولية	F المحتسبة	F الجدولية	R	R <sup>2</sup>	D.W
$Z3=0.087 + 0.005Y4$	٢.٠٢٤ 4.91	١.٨٦٠	٢٤.١١٣	٤.١	0.867	0.751	١.٣١٢
$Z4=0.023-0.085Y1+ 0.073Y4$	٢.٨٤ ٤.٩١٤ 4.532	١.٨٩٥	٢٤.١٥٢	٤.١	0.867	0.751	١.١٩٥

المصدر : من إعداد الباحثة بالأعتماد على برنامج (spss).

من خلال الجدول (٥) تشير النتائج الاحصائية والقياسية الظاهرة الى نجاح النموذج القياسي في تقدير العلاقة بين مؤشرات كفاية راس المال ومعدل العائد على حق الملكية حيث بلغ معامل التفسير (R<sup>2</sup>) ما يقارب (٠.٥٠٥) وهي تدل على مقدار التغيرات الحاصلة في مؤشرات تقويم الاداء المالي لمصرف الاتحاد وهذا يفسر ان المتغير المستقل Y<sup>2</sup> نسبة راس المال على الموجودات استطاعت تفسير نسبة ٥٠.٥% من المتغيرات المؤثرة في Z<sup>2</sup> اما النسبة الباقية من التغيرات تدخل ضمن عوامل متغير الخطأ العشوائي. كذلك يظهر النموذج القياسي ان المتغير المستقل Y<sup>4</sup> تؤثر في المتغير التابع Z<sup>3</sup> وهذا يدل على نجاح النموذج القياسي في تمثيل العلاقة بين مؤشرات كفية راس المال ومؤشرات تقويم الاداء المالي اذ بلغت قيمة معامل التفسير R<sup>2</sup> (٠.٧٥١) وتمثل مقدار التغيرات في معدل العائد على الودائع والتي يسببها المتغير المستقل نسبة راس المال على القروض واستطاعت تفسير ما نسبته ٧٥.١% من التأثيرات على معدل العائد على الودائع اما نسبة ٢٤.٩% من التغيرات الحاصلة في Z<sup>3</sup> ترجع الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي كما أن الاختبارات الإحصائية تظهر معنوية المعلمات وقبولها عند تجاوز قيمة f الجدولية المحتسبة عند مستوى معنوية (٠.٠٥) كذلك يظهر اختبار f معنوية المعادلة عند تجاوز قيمة f المحتسبة القيمة الجدولية. كذلك من الناحية القياسية يبين اختبار (Durbin – Watson) أن النموذج القياسي لايعاني مشكلة الارتباط الذاتي بلغت قيمة المحتسبة (١.٣١٢) و (١.١٩٥) على التوالي وهي أعلى من الحد الأدنى (dl=0.83) وهي كذلك اقل من قيمة (du-٤) وهي منطقة عدم وجود المشكلة والبالغة (٢.٦). اما اشارة معلمة المتغير Y<sup>2</sup> تدل على وجود علاقة عكسية بين نسبة راس المال على اجمالي الموجودات والعائد على حق الملكية حيث ارتفاع هذه النسبة يدل على نسبة التوظيف سوف تنخفض وبالتالي سوف ينخفض العائد لان تكلفة راس المال عالية وبالتالي توزع ارباح على اساس راس المال وهذه النسبة معطلة. اما اشارة معلمة المتغير Y<sup>4</sup> فتدل على علاقة موجبة بين نسبة راس المال على القروض وصافي هامش الفائدة اي كلما زادت هذه النسبة تدل على ان المصرف يحتفظ بنسبة ملاءة مالية قوية للإيفاء بالتزاماته الامر الذي يؤدي الى استقرار استثمارات المصرف نتيجة استقرار الودائع وعدم حصول حالات سحب مفاجئة الامر الذي يؤدي الى استقرار استثمارات المصرف.

## المبحث الخامس

### الاستنتاجات والتوصيات

يهدف هذا المبحث الى استعراض اهم ما توصل اليه الباحثان من استنتاجات وتوصيات وعلى النحو الاتي:-

#### أولاً :- الاستنتاجات

- ١- ان ارتفاع مؤشر راس المال الى اجمالي القروض يؤشر حالتين الاولى تحقيق حالة من الامان والضمان للمصرف ضد المخاطر المختلفة خاصة مخاطر الائتمان ، ولكنها في الوقت نفسه تؤشر ضعف المصارف المعنية في مجال الاستثمار بالقروض.
- ٢- تفاوت المصارف عينة الدراسة في مجال نسبة راس المال الى اجمالي الموجودات ، وهذا يؤشر التفاوت الكبير في مجال تبني الاطر الادارية والتنظيمية والاستثمارية ، خاصة اذا ما عرفنا ان زيادة نسبة راس المال الى اجمالي الموجودات يصب في مصلحة المودعين كونه يوفر لهم حماية ضد المخاطر، ولكنه يقلل ويحد من ربحية المساهمين والمستثمرين في المصارف.
- ٣ - أظهرت النماذج القياسي المقدر لتمثيل العلاقة بين مؤشرات كفاية راس المال كمتغيرات مستقلة ومؤشرات تقويم الاداء المالي المصرفي كمتغيرات تابعة من خلال النتائج الإحصائية القياسية المختارة والمعبرة عن وجود علاقة تأثير وارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
- ٤ - أظهرت النتائج القياسية والإحصائية المختارة المعبرة عن مؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات تقويم الاداء المالي ان المتغيرات التابعة العائد على حق الملكية وصافي هامش الفائدة كانت الاكثر تأثر من بين المتغيرات التابعة.
- ٥ - أظهرت النتائج القياسية والإحصائية المختارة المعبرة عن مؤشرات كفاية راس المال في مؤشرات تقويم الاداء المالي ان المتغيرات المستقلة نسبة راس المال على اجمالي الودائع كانت الاشد تأثير ونسبة راس المال على اجمالي الموجودات.

#### ثانياً :- التوصيات

- ١- ادامة العمل بالمحافظة على النسبة العالمية المحددة بخصوص نسبة راس المال الى الودائع والبالغة (١٠%) وعدم الانخفاض عنها ، وذلك لما لهذه النسبة من تحقيق هامش امان للمودعين يدفعهم الى التعامل مع المصارف عينة الدراسة ، وان يتم التركيز على ذلك في البرامج الاعلانية للمصارف المعنية .
- ٢- بهدف تعزيز الاستثمارات المختلفة وبما يحقق الاهداف التي وضعها المصرف لنفسه يمكن للمصارف عينة الدراسة ان تتجه الى فرص الاستثمار الاقليمية والدولية ، خاصة اذا ما عرفنا ان تلك الفرص عادة ما يتم دراستها بشكل واف" لضمان حقوق المساهمين.
- ٣- ضرورة الاطلاع ومتابعة التجارب العالمية او العربية المصرفية في مجال استثمار رؤوس اموالها في موجودات ذات عائد عالي ، مع الاحتفاظ بهامش امان مناسب لان الافراط في هامش الامان يعني التضحية بفرصة الربحية.

## المصادر

- ١- التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة من (٢٠٠٥-٢٠١٤).
- ٢- البعلبكي، منير، قاموس المورد، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، ١٩٧١
- ٣- بن سنجور، حمود، وكامل، صالح، وآخرون " الصناعة المصرفية العربية وعالم التمويل الحديث"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ١٩٩٥.
- ٤- الجميل، سرمد كوكب، التمويل الدولي - مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٢.
- ٥- حسن، احمد، الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي؛ قيمتها وإحكامها، بيروت، دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، ١٩٩٩.
- ٦- الحسيني، فلاح حسن عداي و الدوري، مؤيد عبد الرحمن، " ادارة البنوك - مدخل كمي و استراتيجي معاصر"، عمان، دار وائل للطباعة و النشر، الطبعة الاولى، ٢٠٠٨.
- ٧- الحياي، وليد ناجي، "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي"، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، ٢٠٠٣.
- ٨- رمضان، زياد سليم وجودة، محفوظ احمد، "الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك"، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، عمان - الاردن، ٢٠٠٣.
- ٩- السيسي، صلاح الدين، الادارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي الحديث، دار الادب، الشارقة، الامارات، ١٩٩٧.
- ١٠- الشريف، غلبان، مبادئ القانون التجاري، دار المسيرة، عمان، الاردن، ٢٠٠٠.
- ١١- الشماع، خليل محمد حسن، وأمين، خالد عبد الله، "التحليل المالي للمصارف"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ١٩٩٠.
- ١٢- الشماع، خليل محمد حسن، " أساسيات العمليات المصرفية"، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن : ٢٠٠٤.
- ١٣- الشماع، خليل محمد حسن، مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال؛ الملاءة المصرفية وأثرها على المصارف العربية، بيروت، الملحق الرابع، ١٩٩٠.
- ١٤- العارضي، جليل كاظم مدلول، الإدارة المالية المتقدمة، دار صفاء للنشر، عمان، ٢٠١٣.
- ١٥- فهد، نصر حمود، "أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية"، دار صفاء للنشر، عمان، ٢٠٠٩.
- ١٦- هاشم، إسماعيل محمد، أساسيات الاقتصاد التحليلي، الاسكندرية، دار المعرفة للنشر، الطبعة الأولى، ١٩٦٣.
- ١٧- هندي، منير إبراهيم، " إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات"، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، مصر : ١٩٩٦.
- ١٨- هندي، منير صالح، الإدارة المالية؛ مدخل تحليلي معاصر، الاسكندرية، المكتب العربي الحديث، ١٩٨٩.
- ١٩- الهواري، سيد، " إدارة البنوك"، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر : ١٩٨٣.

## ب - المجالات

- ١- الموسوي، أحمد حسين، ومحمد، عبد الحسين جاسم، " تقييم مؤشرات الأداء المالي للمصارف التجارية"، المجلة العراقية للعلوم الادارية، الأصدار (٣١)، الصفحات (٢١٢-٢٣٤)، المجلد (٨)، ٢٠١٢.

## ت- والبحوث و الدوريات

١. سرمد كوكب الجميل ، مؤشرات القدرة الايفائية في ادارة ميزانية مصرف الرافدين ، مجلة تنمية الرافدين ، جامعة الموصل ، العدد ٤١ ، ١٩٩٣ .
٢. عمر، محمود عبد السلام،التطورات الأخيرة في أنشطة لجنة بازل،مجلة الدراسات المالية والمصرفية،العدد - ١،المجلد-٤،كانون الأول-١٩٩٦ .
٣. النشرة المصرفية العربية، القطاع المصرفي العربي ومتطلبات الالتزام باتفاق بازل-٢، بيروت، اتحاد المصارف العربية،الفصل الأول، آذار-٢٠٠٥ .

## ج- الرسائل والأطاريح

- ١- البدران ،عروبة رشيد علي ، " استراتيجية القدرة المميزة المصرفية وأثرها في الأداء المصرفي" ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٧ .
- ٢- سري،سناريا عبد الجبار،كفاية رأس المال الممتلك وأثره في تغطية المخاطر المصرفية،رسالة ماجستير، مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد-الجامعة المستنصرية، ١٩٩٨ .
- ٣- محسن، محمد هاشم،" استخدام أنموذج التقييم الجديد في قياس الأداء المصرفي " ، بحث دبلوم عالي في تقنيات المالية والمحاسبية، الكلية التقنية الادارية ، ٢٠٠٦ .
- ٤- المزوري ،حسين احمد، اثر مقررات لجنة بازل للمعايير كفاية رأس المال وأثره في إدارة أموال المصرف، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة ٢٠٠٥ .

## د- المؤتمرات العلمية

- ١- ماجدة احمد ، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل ، بحث مقدم الى مؤتمر عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق ، كلية القانون ، جامعة اليرموك ، اربد ، الاردن ، ٢٠٠٢ .

## ثانياً : المصادر الاجنبية

## A-Book الكتب

- 1- Anthony saunders, financial institution management , amodren perspectibe , number 2 , university , of newyork ,1997.
- 2- Gitman,Lawrence J.,(2009),"Principles of Managerial Finance",12<sup>th</sup> Ed.
- 3- Hempel George H. & Simonson Donald G. & Coleman Alan B., Bank Management: Text & Cases4<sup>th</sup>Ed., New York: John Wiley & Sons, Ice,1998.
- 4- Hempel George H. & Simonson Donald G., Bank Management: Text & Cases, 5th Ed., New York: John Wiley & Sons, Ice , 1999.

- 5- Hennie. V.G and Sonja.B.B, (2000) , Analyzing Banking Risk , the World Bank , WA Shing Ton– D.C.
- 6- Mason, John, M," Financial Management of Commercial Banker" C.R: WG& Boston, 4<sup>th</sup> Ed; 1981.
- 7- Nadler, P., "Commercial Banking in the Economy ", 3<sup>rd</sup>.ed., N.Y.,Random House , 1979.
- 8- Reed, Edward, & Gill, Edward, "The commercial banking", 4th Ed. Prentice–HallInc.,U.S.A:1989
- 9- Jack Revell ,(1975 ) , Solvency and Regulation of Banks , Bangor , Occasional Papers in Economics ,Number 5 ,University of Wales Press>
- 10- Jean Dermine& Youssef F.Bissada , Asset& Liability,(2002)" Management – A Guide to value creation and risk control", Prentice – Hall, London.
- 11- Joel Bessis, 1998, Risk Management in Banking, West Sussex: John Wiley and Sons.
- 12- Robichek , A. Coleman, A. and Hampel.G.," Management of Financial Institutions ", 2<sup>nd</sup>.ed., Illionis: Dryden Press , 1976.
- 13- Sinkey JR.,& Joseph F., (2002)," Commercial Bank Financial Management in the Financial Services Industry , "6<sup>Ed</sup>" , Prentice – Hall.
- 14- The London Clearing Banks Committee , (1978 ) ,Longman Inc , New York>
- 15- Vanhorn .c. J , (1998)," Financial Management & Policy" , Prentice – Hall international inc .N . j .
- 16- Walther T., Johansson H .,Dunleavy J., & Hjelm E.,(1997)" Moving From Financial Management to Strategic Management " , MC Graw– Hill.

**B-Thesis** الاطاريح

- 1- Goldstein , Jon H," financial Analysis of Idaho Power Company Effect of Mitingation Costs on Company Financial Status and Electric Rates ", www. Restore hell scan you . org / supporting files, 2004 .

**C-Research & Journal** المجلات و البحوث

- 1- Eccles , Robert G.," The Performance Measurement manifest , Harvard Business Review" , VOL-69 , NO-1, 1991.

**D-Articles** المقالات

- 1- E. Jane Davidson, 2002, A Critical Examination of the Balanced Scorecard, [WWW.homepages.wmich.edul~jadvidso](http://WWW.homepages.wmich.edul~jadvidso).
- 2- Edward Zaik, John Walter, Gabriela Kelling, Christopher James, 1996, RAROC at Bank of America: from Theory to Practice, Journal of Applied Corporate Finance, 9.
- 3- Futures & OTC world, 1999, (VaR) Measure Risk, [WWW.capco.com/clippin-gs/99-8.html](http://WWW.capco.com/clippin-gs/99-8.html)
- 4- James A. Singer, Devin L. Millar, 2003, Value- Based Management Done Right: The EVA Implementation at Harsco, Evaluation, Vol. 5.
- 5- Katerina Simons, 1996, Value at Risk- New Approaches to Risk Management, New England Economic Review, Federal Reserve Bank of Boston.
- 6- Kenth Skogsvik, 2002, A Tutorial on Residual Income Valuation and Value Added Valuation, Working Paper Series in Business Administration
- 7- Mary Daly, John Krainer and Jose A. Lopez, 2003, Does Regional Economic Performance Affect Bank Conditions, Federal Reserve Bank of San Francisco Economic Research Department.

**E-Internet** الانترنت

1- [www.bank of cd . com](http://www.bankofcd.com) .2002 خصائص مقررات لجنة بازل

**f- Periodicals** الدوريات

- 1- Alan Greenspan," the Role of Capital in Optimal Banking Supervision and Regulations, "Frbny Economic Review (10/1998). Green, Edward j, and Jose a lopez and zhanyy wammak ", the federal reserve bank impated cost of equity capital", 10m2001.
- 2- Altman, Edward., Bharath, Sreedhar T., and Saunders Anthony, " Credit Rating And BIS Capital Adequacy Refrom Agenda", An Analysis And Finance, September 20,2001 .
- 3- Gardener, Edward P.M,. " Capital adequacy and Banking Supervision", Bangor, Occasional Papers in Economics, No. 19, University of Wales Press, 1981.
- 4- Altman, Edward., Bharath, Sreedhar T., and Saunders Anthony, " Credit Rating And BIS Capital Adequacy Refrom Agenda", An Analysis And Finance, September 20,2001.
- 5- Gardener, Edward P.M,. " Capital adequacy and Banking Supervision", Bangor, Occasional Papers in Economics, No. 19, University of Wales Press, 1981